العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية"
(دراسة حالة بلدية السلط الكبرى)

إعداد الباحث:

عبدالمجيد صالح عبدالمجيد الحياري

مديرية ضريبة الأبنية والأراضي– قسم التخمين– بلدية السلط الكبرى

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التعرف على دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية شملت عدداً من العاملين في بلدية السلط الكبرى وبلغ عددهم 30 من العاملين في بلدية السلط الكبرى. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة اتفاق المشاركين على أن ضريبة المباني والأراضي لها دور قوي في عمل بلدية السلط الكبرى. واتفاق المشاركين على أن بلدية السلط الكبرى تسعى إلى تحسين تقديم الخدمات المحلية في البلدية، وأخيرا توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الضريبة على المباني والأراضي وبين تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى، وأن الضريبة على المباني والأراضي المطبقة في بلدية السلط الكبرى مسؤول عن تحسين ما نسبته 62.2% من الخدمات المحلية المقدمة في المنطقة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة القيام بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث لمعرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية وعقد المؤتمرات والندوات حول هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الضريبة على المباني والأراضي، تحسين تقديم الخدمات المحلية، بلدية السلط الكبرى.

المقدمة:

تعد المؤسسات البلدية من المؤسسات الحكومية غير الهادفة إلى الربح أذ أنها تسعى إلى تقديم خدمة لأفراد المجتمع المحلي ، وعليه فأن البلدية تسعى لتحسين الخدمة المقدمة لأفراد المجتمع المحلي.

وللضريبة أبعاد متعددة منها أبعاد اقتصادية والمالية، و يكمن الهدف الأساسي من الضريبة في كونها أداة مهمة وفعالة في الاقتصاد وفي المحافظة على النمو الاقتصادي ومحاربة التقلبات الاقتصادية، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي إضافة إلى دورها التقليدي في تمويل الموازنة العامة للدولة.

بالإضافة إلى ذلك فأن للضريبة أهمية كبيرة من وجهة الإدارة المالية ويعزى السبب في ذلك في أنها تؤثر على القرارات المالية وبالتالي تؤثر في قيمة المؤسسة، تعتبر الضريبة على المباني والأراضي من أهم إيرادات الدولة و للضرائب الضريبة على المباني والأراضي دور كبير وهام في كافة نواحي الحياة بشكل عام وفي النواحي الإقتصادية والإجتماعية بشكل خاص وتعتمد عليها العديد الحكومات من أجل تقديم الخدمات العامة من شان ذلك استمرار وتقديم الاحتياجات الأساسية من قبل الدولة لأفراد المجتمع المحلي وعليه فان العديد من الدول في العالم تعتبرها من أهم الادوات التي تساهم في تحسين كفاءة أداء عمل المؤسسات مما يؤدي إلى التنمية والنهوض بالاقتصاد. ومن ناحية أخرى فأن تحسين العمل يتنامى من خلال تأثيره المباشر وغير المباشر على الكثير من الظواهر والسلوكيات الادارية داخل المؤسسات وتأثيرها بالمقابل على مجمل حركة المنظمة سواء في أداء مهامها وتحقيق أهدافها أو عالقاتها بالبيئة الخارجية سواء كانت هذه العلاقات بأفراد أو منظمات. فقد أددت الكثير من البحوث والدراسات التطبيبية التي أجريت في بيئات مختلفة على أن تحسين العمل له تأثير على العديد من المخرجات التنظيمية الهامة مما أوجد عالقات مباشرة ومعنوية بين طبيعة نوعية البيئة السائدة ومخرجات المؤسسات. لذلك كله يرى البعض أن درجة نجاح أية منظمة على المدى البعيد يتوقف بشكل كبير على قدرة المؤسسة على خلق بيئة عمل ملائمة (القحطاني، 2005).

كما وتتميز الضريبة على المباني والأراضي بأنها إحدى الضرائب المباشرة التي تعتبر أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة، حيث تتمتع بعدم امكانية نقل عبئها الضريبي من المكلف إلى أي شخص آخر ، كما وأن الضريبة على المباني والأراضي تصيب الرأسماليين وهم أصحاب العقارات وليس العمال والطبقات الفقيرة. وأن تطبيق هذه الضريبة من يعتبر ذات فائدة من الناحية التقنية إذ أنها تسمح بالحصول على بيانات وإحصائيات عن ثروات الأشخاص وممتلكاتهم من أجل مراجعة قرارات المكلفين المقدمة بالنسبة لضرائب الدخل والضرائب الأخرى. لذلك فهي تشكل بالفعل أداة للرقابة، كما وتساعد الإدارة الضريبية في عملية ربط الضريبة وجبايتها وبالتضييق على الغش والتهرب الضريبي(Ali et al.,2017).

ومن ناحية أخرى فأن البلديات تسعى دائماً نحو التقدم والتطور المستمر، والتميز في جودة الأداء ، وذلك عبر تبني سياسات الجودة الشاملة ، فهي الوسيلة التي تدار بها المنظمة بهدف تطوير فاعليتها ومرونتها في العمل، والتي من خلالها يتم تحقيق احتياجات أفراد المجتمع وتحقيق اهداف البلدية، ، من أجل تطوير أدائها ، وعليه فقد سعت البلديات إلى تحسين نطاق تقديم الخدمات عبر رفع جودتها وزيادة كفاءتها ، وقد شهدت البلديات في الآونة الأخيرة تطوير قطاع الخدمات في البلديات التي أصبحت تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، مما خلق منافسة شديدة بين مقدميها، وأصبح هنالك وعي لدى الباحثين والمهتمين بالأنشطة الخدمية، بأهمية الجودة في تقديم الخدمات، وأثرها على رضا العميل من أجل خلق ميزة تنافسية وزيادة الربحية للمؤسسات الخدمية(عمرو، 2017).

ومن هذا المنطلق فقد جاءت فكرة هذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يعتبر موضوع الخدمات التي تقدمها البلديات أحدى أهم المواضيع التي حظيت باهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة من قبل العديد المهتمين والعاملين في قطاع الخدمات من مخططين و أداريين وفنين وممولين، وفي ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلدان المختلفة أصبحت الأنشطة الخدمية التي تقدمها البلديات محل تساؤل وانتقاد وشك حول قدرتها على العمل بكل كفاءة وفاعلية من أجل مواكبة حجم ونوعية هذه التطورات، وازدادت القناعة بأن المشكلة الحقيقية التي تواجه قطاع الخدمات هي مشكلة مالية ، وقد نما هذا الاهتمام بموضوع أدارة الخدمات البلدية في العديد من الدول المتقدمة منذ عشرات السنين لعلاقته بحياة الإنسان من جهة وقطاعات التنمية من جهة ثانية.

كما وأن البلدية تعد بمثابة الخلية الأساسية والقاعدة الهامة في هرم الدولة، والتي تتمتع بمجموعة من الصلاحيات والاختصاصات ذات الأهمية البالغة، ومما يجدر الإشارة إليه أن هذه الصلاحيات والمهام بدأت تصطدم بمشكلة نقص وانخفاض مصادر التمويل، مما أدى إلى العجز في ميزانيات العديد منها وبالتالي عدم إمكانية القيام بمهام المصالح العمومية بشكل جيد وفعال. ومن ناحية أخرى تقوم البلديات بتحصيل الضريبة من خلال الضريبة التي يتم فرضها على المباني والأراضي في تمويل الموازنة في البلديات.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالية: ما هو دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى؟

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

فرضيات البحث

فرضية البحث الرئيسية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي: التعرف على دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تقوم على استقراء وتشخيص دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى، وذلك نظراً لأن الضريبة على المباني والأراضي تعد أحد عناصر النظام الضريبي في العديد من دول العالم، وهي تفرض عادة على القيمة الإيجارية لهذه العقارات بصرف النظر عن طبيعة مالكها، أي سواء كان شخص طبيعياً أو اعتبارياً. كما وتتجلى أهمية هذه الدراسة من ارتباطها بجانب مهم متعلق بمتلقي الخدمات باعتبار أن رضاهم يمثل أحد الموجهات الرئيسية لعمل البلديات، وعليه فأن إن الحصول على معرفة تتعلق بهذا الجانب سوف تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتطويرها، وبالتالي تحقيق رضا هؤلاء المتلقين للخدمة، مما يسهم بتحقيق أهداف البلدية وعليه تتمثل أهمية الدراسة في شقين:

أولاً: الأهمية العلمية:

جاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى، وعليه فأن تعد بمثابة إضافة جديدة لمكتبة الدراسات والأدبيات التي تتعلق بهذا الموضوع.

كما وأن تناول معرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى سيساهم في تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي تساعد في سهولة اتخاذ القرارات في وزارة البلديات بشكل عام وفي بلدية السلط الكبرى بشكل خاص.

ثانياً: الأهمية العملية:

أن نتائج الدراسة ستوفر لمتخذي القرار الباحثين والمهتمين بالدراسات معلومات مهمة عن دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى ، كما وستقدم مساعدة للمسؤولين والمعنيين وصناع القرارات في البلدية للتعرف على دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في البلديات بشكل عام وفي بلدية السلط الكبرى بشكل خاص، وبالتالي تساعدهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين تقديم الخدمات المحلية لأفراد المجتمع المحلي.

كما ويؤمل أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في بعض الدراسات والأبحاث اللاحقة والتي من الممكن أن تتناول نفس الموضوع في أبعاد مختلفة وأن تشمل عمل أكثر من بلدية، وأن تسهم نتائج هذه الدراسة في الخروج بتوصيات تبيّن معرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى.

حدود الدراسة

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تخضع الدراسة إلى الحدود الاتية:

الحدود المكانية: بلدية السلط الكبرى.

الحدود الزمنية: ينحصر إجراء هذه الدراسة في العام 2021.

الحدود الموضوعية: تم تطبيق هذه الدراسة لمعرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تعتبر الضرائب و الرسوم من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة والتي يطلق عليها بالإيرادات السيادية وتتميزعن غيرها من أنواع الإيرادات الأخرى كونها تدفع بشكل جبري على اعتبار أنها عملاً من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة، ففكرة الضريبة التي تبدو واضحة المعالم اليوم لم تكن كذلك في الماضي فقد تطورت طبيعتها و تباينت أهدافها كثيرا خلال العصور مع تطور النظم السياسية و الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع. وقد حاول العديد من علماء المالية تعريف الضريبة فجاءت أغلب تعريفاتهم متشابهة إلا فيما يتعلق بأهداف الضريبة التي خضعت للتطور الذي لحق بدور الدولة و انتقالها من الدولة الحارسة والتي يقتصر دورها على توفير الأمن و القضاء إلى الدولة المتدخلة التي امتد نشاطها إلى الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية . فهناك من يرى بأن الضريبة هي وسيلة لتحقيق الأهداف المالية مثل تغطية نفقات الدولة فقط، وهناك من يرى بأن الضريبة وسيلة تدخل من خلال التركيز على الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للضريبة ، وبناءً غلى ذلك فأن الضريبة أنها "وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعاً قانونياً وسنوياً طبقاً لمقدرتهم التكليفية (نبيل، 2007).

بينما أشار (مسيمس، 2006) في دراسته إلى أن النظام الضريبي هو عبارة عن مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وفي زمن معين، تحقيق أهداف السياسة الضريبية، ويصمم النظام الضريبي على مجموعة من المبادئ والقواعد العلمية لنظرية المالية العامة. وتختلف النظم الضريبية بين الدول إلا أن هذا لا يعني اختلاف السياسة الضريبية لهذه الدول، وذلك نظراً لأن السياسة الضريبية الواحدة يمكن ترجمتها بشكل علمي إلى أكثر من نظام ضريبي، فالنظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع أخر.

وتلعب الضرائب بشكل عام دوراً مهماً في اقتصاديات الدول، إذ أنها تعد من أبرز مصادر الإيرادات في اقتصاديات الدول، كما وأن الضريبة هي الوسيلة الضرورية لتحقيق أهداف عمل المؤسسات، ولا سيما في ظل تعاظم دورها التمويلي كونها تغذي خزينة الدولة ونموها وتستخدمها الدولة في سبل التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، كما وتتميز الضريبة على الأراضي والمباني بأنها إحدى الضرائب المباشرة التي تعتبر أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة، حيث تتمتع بعدم امكانية نقل عبئها الضريبي من المكلف إلى أي شخص آخر (Min, & Yanting, 2018).

ويمكن للضريبة على الملكية والمصالح القانونية الأخرى في الأراضي والمباني أن تخدم أهدافًا مالية وسياسية وقانونية مهمة، ومن الأهمية بمكان تحديد هذه الوظائف، لأن المجموعات الأولية المتواضعة قد لا تبدو لتبرير التكاليف الإدارية للضريبة على أسباب الإيرادات وحدها.

وغالبًا ما يتم تصميم ضريبة الأملاك لتوفير مصدر مستقل لتمويل الحكومة المحلية ، سواء تم جمعها وإدارتها محليًا أم لا، وتوفر الضريبة على الأراضي والمباني قاعدة إيرادات لا يمكن تغييرها بسهولة، على عكس المبيعات أو كشوف المرتبات أو

الدخل إلى ولاية قضائية مجاورة، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الممتلكات غير المنقولة مناسبة لشكل خاص من الضرائب لا يمتد إلى الممتلكات المنقولة ، مثل المخزون والمعدات والسلع المنزلية، وترتبط قيم الأراضي والمباني في كثير من الأحيان بالخدمات التي تقدمها الحكومات المحلية ، مثل الحماية من الحرائق والشرطة وصيانة الطرق. ومع ذلك، فإن تبرير المنفعة هذا له حدود مهمة. ولكن في كثير من الأحيان فإن الخصائص التي تضع ملف عن أعلى الأعباء على الخدمات المحلية وتشكل أكبر مخاطر الحريق والسلامة هي الهياكل السيئة الصيانة ذات القيمة المنخفضة، ويمكن صيانة المباني الأكثر تكلفة بشكل أفضل ، وبناءها وبمعايير سلامة أكثر صرامة ، وحتى جعلها محمية بترتيبات أمنية خاصة، ويعتمد التبرير على القدرة على الدفع ، والذي يتضح جزئياً من خلال ملكية ممتلكات ثمينة، إلا أن نقاط الضعف في هذا الأساس المنطقي واضحة للعيان، لأن الضريبة لا تصل إلا إلى شكل واحد من أشكال الملكية وحتى ذلك بشكل عام بشكل إجمالي وليس بشكل صافٍ، مع عدم وجود مقاصة لمديونية الرهن العقاري(Ryan-Collins, et al.,2017).

وتشمل الأسباب الرئيسية لفرض ضريبة الأملاك حوافز للاستخدام الفعال للأراضي، وهي قاعدة ضريبية لا يمكن التراجع عنها لإنتاج وإنشاء مصدر دخل مستقل للحكومة المحلية، وتطرح صياغة ضريبة على الأراضي والمباني عددًا من التحديات التي قد تكون أمر مثير للدهشة ومحبط في ضوء بساطة تشريع نموذجي لضريبة الممتلكات، وتنشأ جزئيًا لأن العديد من القضايا الحاسمة المتعلقة بالضرائب تقاوم الحلول الموحدة، ويتم فرض ضريبة على الأراضي والمباني معًا ، لفرض ضرائب عليها بشكل منفصل بمعدلات مختلفة، أو إعفاء الهياكل؛ وما إذا كان قياس القاعدة الضريبية الناتجة هو أن تكون القيمة السوقية والقيمة في الاستخدام الحالي والاستحواذ والتكلفة أو المنطقة أو بعض الكميات الأخرى(Radvan, 2019).

وترفع ضريبة الملكية (الاراضي والمباني) على متوسط الإيرادات أقل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية. في العديد من البلدان الأفريقية تساهم بنسبة أقل بكثير من 0.5 ٪. بعد هذه المساهمة المنخفضة، هناك رغبة متزايدة بين صانعي السياسات لزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يكون لها أشكال عديدة ، إلا أنه يتم فرض ضريبة الممتلكات (الاراضي والمباني)بشكل عام كضريبة سنوية على قيمة الممتلكات العقارية مثل الأراضي والمباني، وهناك استثناءات لهذا التعريف حيث أن رأس المال المستثمر على الأرض بشكل عام ، والأنشطة غير السكنية مثل الأعمال التجارية على وجه الخصوص ، يمكن أن تكون متنقلة، بينما يمكن أن تصل نسبة مساهمة ضريبة الأملاك في الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2٪ أو أكثر في البلدان ذات الدخل المرتفع ، إلا أنها تمثل أقل من 1٪ في البلدان النامية(Ali, et al.,2017).

وهناك عدد من المبررات النظرية والسياسية للحاجة إلى تعزيز اختبارات المهارة بين البلدان النامية، أهمها (Chowdhury, 2017; Yisahak, 2020):

الكفاءة: تعتبر ضريبة المباني والاراضي أكثر كفاءة مقارنة بأشكال الضرائب الأخرى مثل ضريبة الاستهلاك والدخل لأن فرضها لا يؤثر على تخصيص الموارد من خلال تشويه قرار التوريد والاستثمار في شكل رأس مال بشري ومادي. نظرًا لأنها ضريبة على الثروة، وليست على الأنشطة الإنتاجية، فهي لا تقوض الحوافز الإنتاجية – ويمكن أن تشجع أيضًا على الاستخدام الأكثر إنتاجية للأراضي والممتلكات.

العدالة: تعتبر ضريبة المباني والاراضي كضريبة تصاعدية لأن الأرض ورأس المال، بشكل عام، مملوكة لأفراد أثرياء نسبيًا؛ ونتيجة لذلك من المرجح أن يتحمل أصحاب الدخل المتوسط والعالي عبء الضريبة.

الابتكار الإداري: تتطلب اختبارات المهارة إنشاء نظام لحفظ السجلات وتنظيمها، وتتضمن جمع البيانات التفصيلية عن الأراضي والممتلكات، وبالتالي تحفيز تحسينات إدارية أوسع نطاقًا.

المصدر المثالي لإيرادات الحكومة المحلية: نظرًا لأن القاعدة الضريبية محددة جغرافيًا ودفعها السكان المحليون ذوو الحركة المحدودة، يُنظر إلى ضريبة المباني والأراضي عمومًا على أنها مصدر دخل ثابت ويمكن التنبؤ به للسلطات المحلية؛ نظرًا لأن الممتلكات غير منقولة ماديًا، فمن السهل نسبيًا من حيث المبدأ أن تحدد الحكومات الممتلكات وتفرض الضرائب عليها، حتى عندما تكون القدرات الإدارية محدودة.

يعزز الشفافية والمساءلة: إن اختبارات المهارة مرئية بشكل كبير لدافعي الضرائب، وهي مرتبطة، من حيث المبدأ، بالخدمات المحلية المحسنة. ونتيجة لذلك، فإنها تتمتع بإمكانية فريدة للعمل كأساس للمساومة بين دافعي الضرائب والحكومات بشأن الإيرادات والإنفاق العام، وبالتالي، جعل صانعي السياسات والمسؤولين المحليين أكثر عرضة للمساءلة.

ومن جهة أخرى تتميز إدارة ضريبة الأملاك في البلدان النامية بشكل عام بما يلي (Keen & Slemrod, 2017; Suzuki et al., 2015):

ضيق القاعدة الضريبية: يرجع ذلك إلى وجود نسبة كبيرة من العقارات المملوكة بشكل غير رسمي ومجموعة من الإعفاءات القانونية والمعاملة التفضيلية لأنواع مختلفة من العقارات أو مجموعات مختلفة من المجتمع.

الإعفاءات: يمكن تقديمها بناءً على عوامل مختلفة مثل نوع الملكية وخصائص مالك أو شاغل العقار مثل الإعفاءات من الممتلكات المملوكة للحكومة والعقارات المستخدمة للأغراض الخيرية والكنائس والمدارس والمستشفيات. قد تؤدي هذه الإعفاءات إلى عدم الكفاءة إذا أثرت على المنافسة الاقتصادية بين الشركات وبين الشركات والحكومة. قد تزيد من تضييق القاعدة الضريبية وتخلق عبئًا غير متناسب على دافعي الضرائب أو المحليات التي لا تحصل على مثل هذه الإعفاءات.

التقييم غير الفعال للممتلكات: قد يؤدي هذا إلى التقليل من الممتلكات المسجلة مما يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية. من بين طريقتين شائعتين لتقييم الملكية، يعتبر التقييم المستند إلى السوق بشكل عام بمثابة قاعدة ضريبية أفضل لأسباب الكفاءة والإنصاف. على الرغم من ذلك، يُستخدم التقييم المستند إلى المنطقة على نطاق واسع في البلدان النامية لأنه أسهل نسبيًا في تنفيذه وإدارته أرخص.

معدلات ضرائب منخفضة: معدلات الضرائب في البلدان النامية منخفضة للغاية بشكل عام. ومع ذلك، فإن زيادة معدل الضريبة على العقارات لا تحظى بشعبية إلى حد كبير وقد تثير ردود فعل سلبية من المواطنين.

الأسعار الثابتة: عندما تكون القدرة الإدارية منخفضة، يمكن النظر في المعدلات الثابتة المحددة للمنطقة أثناء تطوير نظام ضريبة الأملاك.

الخدمة هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات و المعاملات التي تقع بين صاحب العمل (مقدم الخدمة) وبين متلقي الخدمة (العميل) وذلك لإنتاج مخرجات تعمل على إرضاء العميل(هلسة وعبد القادر، 2015).

كما وأن الخدمة هي عبارة عن نشاط أو مجموعة من الأنشطة التي تتمتع بطبيعة غير ملموسة أو غير مادية سواء بقدر قليل أم كبير، والتي من العادة يتم من خلالها تفاعل بين العميل وبين الموظف المسؤول عن تأدية الخدمة، أو مجموعة من الأنظمة التابعة لمقدم الخدمة، والتي ينتج عنه: (التفاعل بين العميل ومقدم الخدمة) حلول المشكلات العميل أو تلبية لاحتياجاته(العزب، 2019) .

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وعليه نستنتج بأن الخدمة هي عبارة عن نشاط أو عمل يتم انجازه من أجل هدف معين، أي أن الخدمة هي نشاط معنوي أو سلعة متغايرة وغير نمطية في الغالب، ولأنها تنتج وتستهلك في نفس الوقت وتتطلب وجود تفاعل واتصال بمتلقي الخدمة، وأن ملكيتها لا تتغير ولا تنقل، ولا يمكن إعادة بيعها ولا تخزن، ولكن نظام تقديم الخدمة ينقل أو يصدر.

ومن ناحية أخرى تعتبر الخدمة التي تقدمها المنظمات الحكومية بشكل عام والبلديات بشكل خاص عمليات ذات طابع تكاملي، تنطوي على عدد من مدخلات وتشغيل ومخرجات، وبالنسبة للمدخلات فان هناك ثلاثة أنواع يمكن أن تجري عليها عمليات التشغيل لإنتاج الخدمة المطلوبة تتثل فيما يلي (زواغي، 2017):

الأفراد :إذ يمثل المواطن طالب الخدمة أحد أنواع المدخلات في عمليات الخدمة العامة، أي عندما تؤدي هذه العمليات على المواطن بذاته .

الموارد :حيث يمكن أن تصبح مختلف الموارد والأشياء هي أحد أنواع المدخلات في عمليات الخدمة المقدمة من المنظمات العامة؛ أي عمليات الخدمة التي يتم إجراؤها على الأشياء، وليس على الأفراد.

المعلومات :تمثل أحد أنواع المدخلات في عمليات الخدمة العامة ويطلق عليها عمليات تشغيل المعلومات، ويعكس هذا النوع الجانب الحديث للخدمة العامة، كمحصلة للتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثانياً: الدراسات السابقة

سيتم في هذا الجزء إلقاء الضوء على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت أبعاد الدراسة، ونظراً لندرة الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة البحث سوف يقوم الباحث بتقديم ما وجده من دراسات وسيتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة (Wanjiru et al., 2019) وهي دراسة بعنوان" إدارة ضريبة الممتلكات الحكومية المحلية والتعاون مع الحكومة المركزية: دراسات حالة لمقاطعات كيامبو ولايكيبيا وماشاكوس ، كينيا"، وهدفت الدراسة إلى البحث في مجالات التعاون الحالية والمحتملة بين الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات في إدارة ضريبة الممتلكات باستخدام دراسات الحالة في كيامبو ، لايكيبيا ومقاطعات مشاكوس، وشملت التحديات التي تم تحديدها التي تواجهها المقاطعات في إدارة ضريبة الممتلكات ، ضعف أنظمة التحصيل ، والبنية التحتية ، والقدرات الإدارية والتقنية ، والصلات الضعيفة بين الضرائب وتقديم الخدمات، واتبعت الدراسة نهجًا وصفيًا واستكشافيًا لفهم التوترات العملية والفرص في ممارسة إدارة ضريبة الملكية في كينيا وتم اختيار عينة الدراسة من المقاطعات التي لم تحصل على سجلات كاملة للأراضي من السلطات المحلية، وبعضها لم يكن لديه سجلات كاملة ومحدثة لتقييم الممتلكات، كما وأن بعض قوائم التقييم الحالية قديمة وغير مؤتمتة بشكل ضعيف، وهذا ساهم في ضعف الإدارة الضريبية، وتسرب الإيرادات وعدم الكفاءة، وتمثل هذه التحديات مجالات محتملة للتعاون بين الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات في إدارة ضريبة الممتلكات، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والبيانات، وبناء القدرات، والأتمتة، ورسم الخرائط، وتقسيم المناطق وتحديث قوائم التقييم وسجلات الأراضي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الضرائب الملكية مصدرًا رئيسيًا للإيرادات على المستويات دون الوطنية في معظم البلدان، ولكن إدارتها معقدة، وفي معظم الحالات تشمل العملية الحكومات الوطنية ودون الوطنية، وأنه في كينيا تتمتع حكومات المقاطعات بسلطة تشريعية لفرض ضرائب على الممتلكات ومسؤولية تمويل بعض تكاليف الخدمات التي تقدمها. كما وتوصلت الدراسة إلى أنه تم الكشف عن نقاط الضعف الرئيسية في إدارة ضريبة الممتلكات في جميع المقاطعات الثلاث في مجالات مشاركة البيانات وإدارتها، والتعاون بين مستويات الحكومة محدود للغاية، وأنه لا تتمتع المقاطعات بإمكانية الوصول إلى سجلات الملكية على المستوى الوطني، ويتم الاحتفاظ بسجلاتها الخاصة يدويًا وهي قديمة لعدة سنوات، كما واجهت المقاطعات في هذه الدراسة

أيضًا تحديات كبيرة مع الأتمتة، وأدى التنسيق المحدود بين المقاطعات إلى تكرار الأخطاء بلا داع. في المقاطعات التي نفذت شكلاً من أشكال الأتمتة، ركزت الأنظمة عمومًا فقط على حلول تقنية نقاط البيع بدون اتباع نهج متماسك ومتكامل. كما وتوصلت الدراسة إلى أن دعم تحديث قوائم التقييم، وتبادل المعلومات والتكنولوجيا، وربط مدفوعات ضرائب الممتلكات بشكل أوضح بتقديم الخدمات من أجل بناء ثقافة دفع ضرائب أقوى على مستوى المقاطعات في كينيا.

دراسة عقل (2018) بعنوان "تدقيق أداء انشطة البلديات ودوره في تحسين الخدمات المقدم" فقد هدفت إلى معرفة دور الأجهزة الرقابية في تحديد مواطن الضعف والأهمال التي تعاني منها المؤسسات البلدية لغرض تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال اقتراح وتطبيق برنامج ومؤشرات تدقيق اداء فعال وكفوء لرفع مستوى اداء الخدمات المقدمة ، والتعرف على أهداف النظام المحاسبي الموحد للبلديات واقتراح مؤشرات اخرى تساعد في تدقيق اداء المؤسسات البلدية والتأكد من الدور التي تقوم بها الاجهزة الرقابية في تحقيق كفاءة وفاعلية واقتصادية والجوانب البيئية للخدمات المقدمة باستخدام مؤشرات نشاط المؤسسات البلدية. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها : 1- توافر عملية تدقيق الأداء معلومات مهمة وجوهرية تعكس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المرسومة ومدى النجاح الذي تحققه في استثمار الموارد المالية والبشرية والإمكانيات المتاحة. وتعتمد المؤسسات الحكومية على الدعم الحكومي في تغطية نفقاتها في تقديم الخدمات الاساسية على الرغم من امكانية الحصول على موارد مالية ذاتية في حالة تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بتحصيل الايرادات.

دراسة (Scheerens & Van Ongevalle, 2018) وهي دراسة بعنوان" تعزيز الضرائب المحلية من خلال التعاون الإنمائي اللامركزي" ، وهدفت الدراسة إلى تقديم لمحة عامة عن الممارسات الحالية والدروس المستفادة من دعم التعاون الإنمائي اللامركزي لمبادرات الضرائب دون الوطنية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وانصب التركيز على البرامج الممولة من الجهات المانحة الحكومية المحلية من مجموعة مختارة من دول أوروبا الغربية: بلجيكا وهولندا وألمانيا وفرنسا، وتم تحديد ثلاثة مجالات عمل رئيسية لدعم المانحين: تحسين السياسة الضريبية والتصميم ، وتعزيز الإدارة الضريبية ، وتشجيع المشاركة البناءة بين الدولة والمجتمع حول الضرائب، واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي ومنهج دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلى تحديد الآليات المحتملة التي يمكن أن تدعم وتوسيع نطاق الضرائب المحلية لكل مجال من مجالات العمل هذه، كما قامت الدراسة بتقييم طرائق الدعم والأدوات التي يستخدمها المانحون بشكل نقدي، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى الحاجة إلى توسيع نطاق تركيز دعم المانحين ليشمل جميع مجالات العمل الثلاثة حيثما أمكن، وتجنب التركيز المحدود للغاية على تعزيز الضريبة فقط، كما وتوصلت إلى أن السياسيين المنتخبين محليًا هم محور نجاح أو فشل الجهود الضريبية ، لذلك يجب استهدافهم بشكل مثالي في برامج دعم المانحين.

أما دراسة نبيل (2007) بعنوان "دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة" فقد هدفت إلى معرفة دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الاستقرائي . ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التوزيع غير العادل للإيرادات الجبائية بين الدولة و الجماعات المحلية، حيث يظهر فيها عدم التوازن بين مردودية الضرائب العائدة للدولة التي تتميز بغزارتها و اتساع وعائها و سهولة تحصيلها و ارتباطها بالنظام الاقتصادي، ومردودية الضرائب العائدة للجماعات المحلية و منها البلديات و التي تتميز بصعوبة تحصيلها وضيق وعائها وضعف حصيلتها و قلة الخاضعين لها و ارتباطها بالأملاك مثل الرسم العقاري ورسم التطهير ، كما وأشارت نتائج الدراسة أنه على الرغم من الاعتراف للبلديات بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية التي تعني تمتعها بمصادر مالية خاصة بها و حرية التصرف في شؤونها، إلا أن السلطة الجبائية في يد الدولة فهي التي لها الحق في تأسيس ضرائب جديدة وإلغاء أخرى و

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تحديد القواعد والأسس و المعدلات و كيفية توزيع هذه العوائد، بالتالي ليس للبلديات أي سلطة في تأسيس الضرائب أو تحديد وعائها أو تحصيلها . كما وإن مجموع مساهمة الضرائب والرسوم المحصلة في تمويل الميزانية لكل سنوات الدراسة لم يصل إلي النصف وبالتالي فإن هذه الأخيرة عاجزة عن منح البلدية الاستقلالية المالية.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة والتي تتعلق دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية، أثر هذه المتغيرات على متغيرات متنوعة، كما درست بعض العوامل والمتغيرات التي تؤثر عليها، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في ندرة موضوع الدراسة إذ نلاحظ بأت عدد قليل جداً من الدراسات قات ببحث هذين الممتغيرين معاً، كما وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عينة الدراسة والتي تكونت من الموظفين في بلدية السلط الكبرى.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي نظراً لطبيعة الدراسة، كونها تبحث في دراسة دور المتغير المستقل (الضريبة على المباني والأراضي) على المتغير التابع (تحسين تقديم الخدمات المحلية)، ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بعدة مميزات أهمها: (الجديلي، 2011)

1. أنه يدرس واقع الظاهرة ويصف خصائصها بدقة.
2. يعبر عنها بشكل كمي وكيفي حتى يتسنى الباحثون من التعرف مدى انتشار الظاهرة ودرجة ارتباطها مع متغيرات الدِّراسة، وبالتالي مساعدتهم في الوصول إلى استنتاجات تساعدهم على فهم الواقع وتطويره.

استخدمت الدراسة الحالية مصدرين أساسيين للمعلومات وهما:

المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والمقالات والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.

المصادر الأولية: ستحصل الدراسة على المعلومات من خلال الاستبانة التي تم تصميمها لهذا الغرض.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة العاملين في بلدية السلط الكبرى بمختلف مستوياتهم الوظيفية.

وتكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية شملت عدداً من العاملين في بلدية السلط الكبرى وبلغ عددهم 30 من العاملين في بلدية السلط الكبرى

أداة الدراسة:

وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية هما: القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية، وهي: الجنس، المؤهل العلمي، والقسم الثاني: يمثل مجموعة العوامل المتعلقة الضريبة على المباني والأراضي ، أما القسم الثالث فيتكون من عدد من العبارات التي تهدف إلى معرفة درجة تحسين تقديم الخدمات المحلية وتم تصميمهما بالاعتماد على الدراسات السابقة، وأخذ آراء عدد من الأساتذة المختصين.

ولقياس ثبات هذا المقياس تم استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة المستخدمة في قياس متغيرات البحث وقد بلغت (0.83) وهي بذلك تعكس بذلك

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تعكس مدى اتساق العبارات المتعلقة لقياس دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في أداة البحث وهذا يشير الى درجة ثبات ممتازة للأداة.

قام الباحث بتوزيع (30) استبيان على العاملين في بلدية السلط الكبرى، والجدول رقم (1) يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول (1): خصائص أفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
1	الجنس	ذكر	16	%53.4
		أنثى	14	%46.6
المجموع			30	%100
2	المؤهل التعليمي	دبلوم	5	%16.6
		بكالوريس	18	%60
		ماجستير	5	%16.7
		دكتوراه	2	%6.7
المجموع			30	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة تكونت من (30) من العاملين في بلدية السلط الكبرى، حيث اشتملت عينة الدراسة على (16) من الذكور وبنسبة (53.4)، ومن العاملات من الأناث 16أي بنسبة (46.6%). وكان معظم أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (18) وبنسبة (60%) كما وكان هناك (5) مستجيب من حملة درجة الدبلوم والذين شكلوا ما نسبته (16.6%)، أما حملة درجة الماجستير من عينة الدراسة فقد بلغ عددهم (5) أي بنسبة (16.7%) من عينة الدراسة.

ثانياً أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج ال (SPSS) الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات والحصول على النتائج حيث تم استخدام عدد من الاختبارات الاحصائية للإجابة على اسئلة وفرضيات البحث وهي: اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)؛ وبلغ معامل ألفا كرو نباخ (0.869) وهي بذلك تعكس مدى اتساق العبارات في أداة الدراسة وهذا يشير إلى درجة ثبات جيدة للأداة في إجابات أفراد العينة ، وتم حساب النسب المئوية لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على فقرات الاستبانة، والوسط الحسابي لقياس متوسط إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت الإجابات عن قيم وسطها الحسابي، ومعامل الانحدار المتعدد (Regression) لاختبار دور المتغير المستقل على المتغير التابع ودراسة العلاقة بينهما ككل (دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى).

الدراسة التحليلية:

بعد عملية جمع البيانات والتي تم معالجتها إحصائياً من خلال برنامج (SPSS)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي:

الفرع الأول: النتائج المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي: ما هو دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى؟ ؟

تم استخدام المتوَسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ولتقدير إستجابات المبحوثين فقد تم إستخدام المعيار الآتي:

جدول(2): معيار تقدير استجابات المبحوَثين على لدور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى.

المتوَسط الحسابي	تقدير توَافق أفراد العينة
2.33-1	ضعيفة
3.66-2.34	متوسطة
5-3.67	مرتفعة

وفي إطار الإجابة عن سؤال الدراسة، جاءت النتائج كما يلي:

معرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في بلدية السلط الكبرى

لمعرفة ذلك تم حساب المتوسطات الحسابيه والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لكل فقرة من فقرات معوقات التحصيل الضريبي والمسقفات التي تؤثر في عمل بلدية الفحيص، والجدول(3) يوضح تلك النتائج.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات المتعلقة لمعرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في عمل بلدية السلط الكبرى

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
.	أن عدم إجراء عملية التخمين على المباني والأراضي والممتلكات خلال الفترة المقررة لإعادة التخمين تؤثر سلباً على وفرة حصيلة ضريبة	3.91	.710

	الممتلكات وبالتالي على يتأثر الناتج الإجمالي المحلي.		
2	تعمل زيادة حالات التهرب الضريبي على وفرة الحصيلة من ضريبة الممتلكات بالنقصان.	3.99	.542
3	عدم وجود وسائل وإجراءات كافية للتحصيل لضمان سداد دين ضريبة المباني والممتلكات يسعد المكلفين على التهرب من الدفع مما يؤثر سلبا على وفرة الحصيلة بالنقصان.	4.22	.453
4	وجود العديد من المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والمعفاة من لضريبة يساهم في تدني إيرادات ضريبة المباني والأراضي.	3.88	.769
5	تعتبر الإدارة الضريبية ضعيفة مما يؤثر سلباً على وفرة الحصيلة بالنقصان.	3.98	.565
6	تعتبر إيرادات ضريبة المباني والأراضي في السلط متدنية مقارنة مع الإيرادات الضريبية الأخرى وبالتالي لا تحقق هدف وفرة الحصيلة.	3.50	.789
7	عملية فرض نسبة ثابتة على المباني والأراضي داخل مناطقة البلدية دون مراعاة التصاعد لا تحقق إعادة توزيع الدخول وبالتالي لا تحقق العدالة.	4.32	.635

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

8	عدم اجراء إعادة التخمين العمومي المقررة كل فترة زمنية لا تحقق العدالة الاجتماعية.	4.12	.676
9	تعتبر عملية إعطاء الصلاحيات الواسعة لمأمور التخمين لربط الضريبة في حالة العقار الغير مؤجر قد يؤدي الى محاباة بعض المكلفين على حساب الاخر مما لا يحقق العدالة الاجتماعية.	4.21	.593
10	يوجد تباين كبير في مبلغ التخمين بين العقار المؤجر وغير المؤجر في معظم الدوائر الضريبية بصورة تتنافى مع القانون ولا تحقق العدالة الاجتماعية.	4.28	.688
	الدرجة الكلية لمعرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في عمل بلدية السلط الكبرى	**4.04**	**0.642**

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في معرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في عمل بلدية السلط الكبرى من وجهة نظر المشاركين قد حقق متوسط حسابي (4.04)، وهذا يدل على مستوى اتفاق قوي بين أفراد العينة لدور الضريبة على المباني والأراضي في عمل بلدية السلط الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (0.642) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابة العينة، وكان أعلى متوسط حسابي هو (4.32) لصالح الفقرة رقم 7 " عملية فرض نسبة ثابتة على المباني والأراضي داخل مناطقة البلدية دون مراعاة التصاعد لا تحقق إعادة توزيع الدخول وبالتالي لا تحقق العدالة. " الذي يعكس درجة اتفاق قوية، بينما كان أدنى متوسط حسابي (3.5) لصالح الفقرة رقم 6 " تعتبر إيرادات ضريبة المباني والأراضي في السلط متدنية مقارنة مع الإيرادات الضريبية الأخرى وبالتالي لا تحقق هدف وفرة الحصيلة " الذي يعكس درجة اتفاق جيدة. بشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق المشاركين على أن ضريبة المباني والأراضي لها دور قوي في عمل بلدية السلط الكبرى.

معرفة تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى

لمعرفة ذلك تم حساب المتوسطات الحسابيه والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لكل فقرة من فقرات م تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى ، والجدول(4) يوضح تلك النتائج.

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات المتعلقة بمعرفة تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	جميع الخدمات التي يحتاجها متلقي الخدمة من أفراد المجتمع المحلي من البلدية يمكن الحصول عليها بسهولة.	3.91	0.71
2	تتسم معاملة الموظفين في بلدية السلط الكبرى لمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي بالاحترام ودون تمييز.	3.99	0.542
3	الموظفين في بلدية السلط الكبرى متمكنون من عملهم ما يؤدي إلى تقديم الخدمة دون أخطاء جوهرية لمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي.	4.22	0.453
4	يتمكن متلقي الخدمة من أفراد المجتمع المحلي في بلدية السلط الكبرى من الوصول إلى المسؤول بسهولة.	3.88	0.769
5	يسعى العاملون في بلدية السلط الكبرى إلى تحسين خدماتها المقدمة لأفراد المجتمع المحلي بشكل مستمر.	3.98	0.565

6	يتم تقديم طلب الخدمة لمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي بواسطة الحاسوب في بلدية السلط الكبرى.	3.5	0.789
7	تتوفر لدى بلدية السلط الكبرى النماذج المطلوبة لتقديم طلب الخدمة ببأمكانني استخدامها بسهولة كمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي	4.32	0.635
8	توجد أرقام للمراجعين في بلدية السلط الكبرى للحفاظ على النظام ودور المراجع لمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي.	4.12	0.676
9	تقوم بلدية السلط الكبرى باستطلاع رأي المواطنين حول جودة تقديم الخدمة لمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي.	4.21	0.593
10	تقوم بلدية السلط الكبرى في البحث عن شراكات مع المجتمع المدني لتعزيز عمل البلدية.	4.28	0.688
-	يتصف سير إجراءات المعاملات بالوضوح في بلدية السلط الكبرى لمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي .	4.37	.549
2	تحرص بلدية السلط الكبرى على تقديم الخدمة بشكل مميز ومن المرة الأولى.	4.28	.638

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الدرجة الكلية بمعرفة تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى	**4.08**	**0.633**

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في معرفة دور بلدية السلط الكبرى في تحسين تقديم الخدمات المحلية في البلدية من وجهة نظر المشاركين قد حقق متوسط حسابي (4.08)، وهذا يدل على مستوى اتفاق قوي بين أفراد العينة لدور بلدية السلط الكبرى في تحسين تقديم الخدمات المحلية في البلدية. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (0.633) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابة العينة، وكان أعلى متوسط حسابي هو (4.37) لصالح الفقرة رقم 11 " يتصف سير إجراءات المعاملات بالوضوح في بلدية السلط الكبرى لمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي" الذي يعكس درجة اتفاق قوية، بينما كان أدنى متوسط حسابي (3.5) لصالح الفقرة رقم 6 " يتم تقديم طلب الخدمة لمتلقي الخدمة من المجتمع المحلي بواسطة الحاسوب في بلدية السلط الكبرى. " الذي يعكس درجة اتفاق جيدة. بشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق المشاركين على أن بلدية السلط الكبرى تسعى إلى تحسين تقديم الخدمات المحلية في البلدية.

الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بفرضية البحث

تنص الفرضية الرئيسية على" لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى ".

وللتحقق من الفرضية الرئيسية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغير المستقل (الضريبة على المباني والأراضي) على المتغير التابع (تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى)، وجاءت النتائج كما في الجدول (5).

جدول (5) تحليل الانحدار المتعدد لأثر الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى

المتغير	المعامل (β)	قيمة (t)	Std. Error	Sig	R	R Square	Adjusted R Square
الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات	0.788	13.924	0.20933	0.000	0.788[a]	0.622	0.618

المحلية في بلدية السلط الكبرى								

من خلال الجدول (5) يلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الضريبة على المباني والأراضي وبين تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى ، حيث بلغت قيمة سيجما Sig (0.000) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)، ووفقا لقيمة بيتا Beta (0.788) فإن نوع هذه العلاقة طردية مما يعني أن الضريبة على المباني والأراضي المطبقة في بلدية السلط الكبرى تعزز وتحسن تقديم الخدمات المحلية في المنطقة، وبلغ معامل الارتباط R (0.788) وهو ارتباط متوسط، وبمعامل تحديد2R بلغ (0.622) وهذا يعني بأن الضريبة على المباني والأراضي المطبقة في بلدية السلط الكبرى مسؤول عن تحسين ما نسبته 62.2% من الخدمات المحلية المقدمة في المنطقة.

ملخص نتائج الدراسة:

خرجت الدراسة بالاستنتاجات التالية:

اتفاق المشاركين على أن ضريبة المباني والأراضي لها دور قوي في عمل بلدية السلط الكبرى.

اتفاق المشاركين على أن بلدية السلط الكبرى تسعى إلى تحسين تقديم الخدمات المحلية في البلدية.

وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الضريبة على المباني والأراضي وبين تحسين تقديم الخدمات المحلية في بلدية السلط الكبرى، وأن الضريبة على المباني والأراضي المطبقة في بلدية السلط الكبرى مسؤول عن تحسين ما نسبته 62.2% من الخدمات المحلية المقدمة في المنطقة.

التوصيات

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإنّ الباحث يوصي بما يلي:

القيام بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث لمعرفة دور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية وعقد المؤتمرات والندوات حول هذا الموضوع.

تأهيل الكادر الوظيفي في البلديات بشكل عام وفي بلدية السلط بشكل خاص حول موضوع الور الضريبة على المباني والأراضي في تحسين تقديم الخدمات المحلية بالتدريب المستمر والدورات لزيادة خبرات العاملين حول هذا الموضوع.

ضرورة تبني نظام الخصم التشجيعي والغرامات على أن تكون مجدية مقارنة مع سعر الفائدة السوقية وفق آلية محددة ومدروسة بشكل مسبق، ثم مراعاة عدم فرض غرامة على السنة التي تستحق فيها الضريبة.

المراجع :

المراجع العربية:

زواغي، زينة. (2017). الإدارة الإلكترونية وتحسين جودة الخدمة العمومية بقطاع العدالة بالجزائر .أبحاث المؤتمر الدولي المحكم: الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح ومختبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية جامعة البليدة 2 لونيسي علي الجزائر، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح) ومخبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية جامعة علي لونيسي البليدة 2، 603 – 612.

عقل، كريم. (2018). تدقيق أداء انشطة البلديات ودوره في تحسين الخدمات المقدمة (بحث تطبيقي في مديرية بلديات المثنى).

عمرو، ولاء. (2017). مراكز خدمات الجمهور في الهيئات المحلية في جنوب الضفة الغربية: التحديات وسبل التطوير. رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا.

القحطاني، محمد. (2005). إدارة الموارد البشرية (نحو منهج استراتيجي متكامل)، الرياض،مكتبة الملك فهد الوطنية.

مسيمي، دلال. (2006). السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.

نبيل، قطاف. (2007). دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة. رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير.

المراجع الأجنبية:

Ali, M., Fjeldstad, O. H., & Katera, L. (2017). Property taxation in developing countries. CMI Brief.

Chowdhury, D. (2017). The need for three-tier tax reform. The Bangladesh Accountant: Jan-Mar, 31-9.

Keen, M., & Slemrod, J. (2017). Optimal tax administration. Journal of Public Economics, 152, 133-142.

Min, W., & Yanting, C. (2018, September). The Challenges and Countermeasures of Tax collection and Administration in China Under the Background of "Internet+". In Fifth International Conference on Public Management: International Collaboration for Innovated Public Governance (ICPM 2018) (pp. 78-85). Atlantis Press.

Radvan, M. (2019). Municipal charges on communal waste: do they compete with the immovable property tax?. Journal of Financial Management of Property and Construction.

Ryan-Collins, J., Lloyd, T., & Macfarlane, L. (2017). Rethinking the economics of land and housing. Zed Books Ltd..

Scheerens, D., & Van Ongevalle, J. (2018). Strengthening Local Taxation Through Decentralized Development Cooperation. BeFinD Working Paper.

Suzuki, H., Murakami, J., Hong, Y. H., & Tamayose, B. (2015). Financing transit-oriented development with land values: Adapting land value capture in developing countries. World Bank Publications.

Wanjiru, R., Maina, A. W., Onsomu, E., & Stewart-Wilson, G. (2019). Local Government Property Tax Administration and Collaboration with Central Government: Case Studies of Kiambu, Laikipia and Machakos Counties, Kenya.

Yisahak, A. (2020). Developing Gis Based Property Tax Information System: A Case Of Tsedecha Arara Kebele, Adama, Ethiopia (Doctoral dissertation, ASTU).

العدد الثالث والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract:

The study aimed to identify the role of a tax on buildings and land in improving the provision of local services in the Greater Salt Municipality. To achieve the objectives of the study, the analytical descriptive approach was followed. The study sample consisted of a random sample that included (30) workers in the Greater of Salt Municipality. Among the most important findings of the study, the participants agreed that the building and land tax has a strong role in the production of the Greater Salt Municipality. The participants agreed that the Greater Salt Municipality seeks to improve the provision of local services in the municipality. Finally, the study concluded that there is a statistically significant correlation between the tax on buildings and lands and the improvement in the provision of local services in the Greater Salt Municipality and that the tax on buildings and lands applied in the Municipality of Salt Al Kubra is responsible for improving 62.2% of the local services provided in the region. The study recommended the need to conduct more studies and research to know the role of a tax on buildings and land in improving the provision of local services and holding conferences and seminars on this subject.

Keywords: tax on buildings and land, improving local service provision, Great Salt Municipality.